العرب
الجمعة 2021/11/19
السنة 44 العدد 12245

اتفاقية المياه والطاقة فرصة لإعادة بناء الثقة بين الأردن وإسرائيل

التغيّر المناخي ينعش آمال تبريد خلافات عمان وتل أبيب

لا تزال الخلافات بين تل أبيب وعمان طاغية على المشهد رغم رحيل حكومة بنيامين نتنياهو وقدوم حكومة جديدة أبدت انفتاحا على الأردن يقطع مع سابقتها. ويرى محللون أن التحديات المناخية قد تمثل منطلقا لتعاون أكبر بين الطرفين يمكن البناء عليه لتبريد الخلافات.

دبلوماسية المياه

عمان – يوقّع الأردن وإسرائيل الأسبوع المقبل اتفاقية المياه مقابل الطاقة بدعم من الولايات المتحدة والإمارات، وهي اتفاقية نتجت عن أشهر من المفاوضات حول الحلول المشتركة لأزمة المناخ، فيما يعتبر مراقبون الخطوة فرصة لإعادة بناء الثقة بين عمان وتل أبيب، ما قد يؤدي إلى تبريد الخلافات بينهما وإنهاء أزمة دبلوماسية مستمرة منذ سنوات.

ويشمل إعلان النوايا الذي ستوقعه الدول الأربع قيام إسرائيل بشراء الطاقة الشمسية من الأردن، مقابل زيادة كمية المياه المحلاة التي تبيعها للمملكة، حيث تتطلع إسرائيل إلى دول الجوار لبناء محطات للطاقة الشمسية وخفض الانبعاثات الكربونية.

وتجري إسرائيل محادثات لبناء محطات طاقة شمسية في دول مجاورة، في إطار خططها لخفض الانبعاثات الكربونية وتعزيز قطاعها للتكنولوجيا الخضراء.

> توافق المصالح غير المسبوق قد يساعد في تصويب العلاقات شبه المقطوعة منذ مدة بين عمان وتل أبيب

وقال يائير باينز المدير العام بمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي إن "المحطات ستُبنى في دول بها مساحات من الأراضي غير المستغلة أكثر من إسرائيل المكتظة بالسكان، والتي ستشارك بخبرتها التكنولوجية".

ويقول مراقبون إن التعاون في مجال الموارد المائية قد ينتعش تحت ضغط التغير المناخي الذي يتسبب بموجات جفاف تزداد حدة، ما يلعب دورا أيضا في تحسين العلاقات بين البلدين على أصعدة أخرى.

وأظهرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في الأمم المتحدة مؤخرا، أن المناخ يتغير بوتيرة أسرع مما كان متوقعا ما يؤدي إلى زيادة الضغط على إمدادات المياه المحدودة، في حين أن الطلب يشهد بدوره نموا أكثر من أي وقت مضى.

ويرى خبراء أنه بدلا من إثارة الخلافات، فإن الوضع قد يحمل إسرائيل والأردن إلى زيادة غير مسبوقة في التعاون في مجال المياه في ظل التقدم التكنولوجي والضغوط المناخية، وتعزيز العلاقات.

وتقول الأستاذة في جامعة ديوك الأميركية المتخصصة في السياسة البيئية العالمية إريكا وينثال، التي عملت على الكثير من القضايا الإسرائيلية – الأردنية إن "المياه مورد يسمح للخصوم بإيجاد طرق للتعاون".

ويعتبر الأردن من أكثر الدول التي تعاني نقصا في المياه وهو يواجه موجات جفاف شديد، ويعود تعاونه مع إسرائيل في هذا المجال إلى ما قبل معاهدة السلام التي وقعاها في العام 1994.

وعلى غرار كل أوجه العلاقات الثنائية بين الأردن وإسرائيل، عانى ملف المياه أيضا في عهد رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، إذ اتهمه خصومه بالسعي إلى توطيد العلاقات مع أعداء إيران في الخليج على حساب الأردن. ولكن منذ تولي رئيس الوزراء نفتالي بينيت السلطة في يونيو الماضي، تلوح إشارات إيجابية في الأفق بعد الموافقة في يوليو على أكبر صفقة للمياه بين الطرفين. ويُلزم اتفاق يوليو إسرائيل بيع 50 مليون متر مكعب إضافي من المياه للأردن.

وتظهر تقديرات مختلفة أن الدولة العبرية لا تمتلك أراضي كافية لتكثيف إنتاج الطاقة الشمسية اللازمة وسيتعين عليها شراؤها من الأردن لتحقيق أهدافها.

ويقول المسؤول في منظمة "إيكو بيس ميدل إيست" غير الحكومية جدعون برومبرغ إن "توافق المصالح غير المسبوق قد يساعد في تصويب العلاقات الدبلوماسية شبه المقطوعة"، معتبرا أن "ثمة فرصا قليلة لمحاولة إعادة بناء الثقة، المياه والطاقة هما من هذه الفرص القليلة".

والعلاقات بين عمان وتل أبيب مأزومة بسبب خلافات في عدة ملفات، إلا أن إشارات إيجابية تلوح في الأفق لتبريد الخلافات في ظل قيادة إسرائيلية جديدة أبدت انفتاحها على الجار الإقليمي المهم.

وشهدت العلاقات بين الأردن وإسرائيل جفاء واضحا في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو (2009–2021)، إلى درجة دفعت العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، إلى وصفها خلال جلسة حوارية في الولايات المتحدة بأنها "في أسوأ حالاتها".

ودفعت انتهاكات إسرائيل المستمرة بحق المسجد الأقصى وفي القدس بشكل عام نحو المزيد من التدهور في العلاقات بين البلدين، حيث تمثل تجاوزا صريحا من تل أبيب لدور عمان ووصايتها على المقدسات الفلسطينية.

وأدت الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية، وما رافقها من حراك أردني رسمي واحتجاجات شعبية واسعة، إلى المزيد من اتساع الشرخ في العلاقات بين عمان وتل أبيب، لاسيما وأن الأخيرة تجاهلت بانتهاكاتها، الدور الأردني تجاه مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى.

ويتطلب تصويب عمان لعلاقاتها مع تل أبيب مجموعة من الضوابط، يقول مراقبون إن القيادة الإسرائيلية الجديدة لن تستجيب لأغلبها رغم الانفتاح الذي تبديه.

ويؤكد مراقبون أن الأردن لديه مصالح أساسية في تعامله مع إسرائيل، ولا بد من احترامها (من جانب تل أبيب)، وفي مقدمتها الأماكن المقدسة ووصاية المملكة عليها وحل الدولتين.

ويشير هؤلاء إلى أن أي إجراء إسرائيلي يهدف إلى تغيير الوضع الراهن في فلسطين يؤدي إلى التأثير بشكل سلبي على العلاقة مع الأردن، وذلك يشمل الاستفزازات المستمرة من قبل المستوطنين والحكومة الإسرائيلية داخل الأراضي المقدسة، كالتهجير وبناء المستوطنات ومنع المصلين من إقامة شعائرهم، وهذا ما يمسّ بالوصاية الهاشمية.

الأزمة الاقتصادية تغرق بيروت بالنفايات ولا حلول في الأفق

بيروت – بات المواطنون في شوارع بيروت وضواحيها محاصرين بأكوام النفايات، ما يزيد من مأساة هذا البلد الغارق في أزمات اقتصادية.

ومنذ أيام، تتكدس النفايات بين المنازل وأمام المدارس في العاصمة اللبنانية، في مشهد يعكس جزءا من تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد.

وتعجز الشركات المتعهّدة بجمع النفايات عن القيام بدورها، بسبب عدم قدرتها على دفع تكاليف التشغيل، التي أصبحت باهظة جدا إثر الانهيار المالي الحاد.

ومنذ عام 2017، تتولى شركتان عملية كنس وجمع النفايات في العاصمة بيروت والأقضية المجاورة لها، بناء على عقود موقعة مع الحكومة اللبنانية لمدة 7 سنوات.

وبدأ تكدس النفايات يقلق المواطنين حيال الواقع البيئي المتردي، خصوصا أن بعضهم بدأ يلاحظ تكاثرا للقوارض والحشرات في المناطق السكنية، ما ينذر بكارثة صحية وشيكة.

ويقول رئيس نقابة مقاولي الأشغال اللبنانية مارون الحلو إن هذا "الواقع هو إحدى نتائج الأزمة الاقتصادية التي جعلت الشركات المتعهدة تتكبد تكاليف باهظة"، فيما انهارت قيمة المستحقات المالية التي تتقاضاها من الدولة.

ويضيف الحلو أن "الشركات المتعهدة برفع النفايات تعمل بوتيرة منخفضة جدا، تقدر بنحو 25 في المئة فقط من طاقتها، جراء تعرّضها لصعوبات مالية".

ولذلك تشهد شوارع بيروت ومناطق أخرى تكدسا للنفايات، بحسب الحلو الذي يحذر من مشكلة بيئية قد تواجه المجتمع اللبناني إذا استمر الوضع على هذه الحال.

ويعاني لبنان منذ أكثر من عامين أزمة اقتصادية حادة صنفها البنك الدولي واحدة من بين أسوأ 3 أزمات اقتصادية بالعالم، أدت إلى هبوط قياسي بقيمة العملة المحلية مقابل الدولار.

ويشرح الحلو أنه وفقا للعقود الموقعة مع الحكومة، فإن تلك الشركات ما زالت تتقاضى مستحقاتها المالية من الحكومة وفق سعر الصرف الرسمي للدولار البالغ 1510 ليرة، بينما سعر الصرف في السوق الموازية يبلغ نحو 21 ألف ليرة.

ويوضح أن الشركات تشتري المعدات وقطع الغيار بالدولار النقدي أو ما يعادله بالليرة، وفق سعر الصرف في السوق الموازية، بينما تتقاضى الأموال من الدولة وفق سعر الصرف الرسمي.

وهذا الفارق جعل الشركات تتكبد تكاليف إضافية بنحو 6 أضعاف عما كانت عليه قبيل الأزمة، فضلا عن أعباء إضافية تتمثل في ارتفاع أجور العمال، وأسعار المحروقات.

ويحذر الحلو من أن على الحكومة إيجاد حل سريع كي لا تتفاقم الأزمة، وتتوقف الشركات المتعهدة كليا عن العمل سواء المكلفة بجمع النفايات أو المشغلة لمحطات تكرير مياه الصرف الصحي.

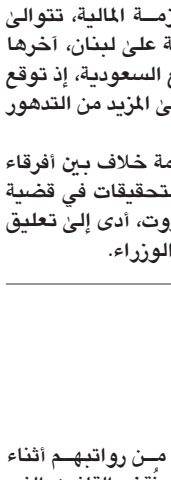

مروان عبود

الأمر يحتاج إلى تدخّل مجلس الوزراء لإيجاد الحلول الجذرية

وبدوره، يرى محافظ بيروت مروان عبود، أن الأمر يحتاج إلى تدخل مجلس الوزراء لإيجاد الحلول الجذرية، لكن البلدية تحاول التخفيف من حدة هذه الأزمة.

ويقول "نحاول مساعدة الشركات المكلفة برفع النفايات من خلال توفير بدل مالي لتغطية نسبة من أسعار المحروقات وبعض التكاليف".

وأما الحل الجذري، فـ"يعود إلى مجلس الوزراء من أجل تعديل العقود الموقعة مع الشركتين بما يكفل تعديل الأسعار".

ويضيف "نحاول قدر الإمكان إبقاء بيروت نظيفة"، مشيرا إلى أن الأزمة التي ظهرت مؤخرا تعود جذورها إلى أكثر من عام بسبب الانهيار المالي.

وبحثت الحكومة قبل نحو أسبوعين في اجتماع طارئ، إمكانية مساعدة الشركتين وتلبية مطالبهما من خلال تعديل العقود لمواجهة العجز المالي، لكن من دون التوصل إلى نتيجة.

وأما لجنة الأشغال العامة البرلمانية، فأوصت الحكومة بإنهاء العقود القديمة مع الشركات المتعهدة، وإبرام عقود جديدة من أجل حسن سير الأعمال في البنى التحتية ومن بينها قطاع النفايات.

وإلى جانب الأزمة المالية، تتوالى الأزمات السياسية على لبنان، آخرها أزمة دبلوماسية مع السعودية، إذ توقع خبراء أن تؤدي إلى المزيد من التدهور الاقتصادي.

وسبق تلك الأزمة خلاف بين أفرقاء سياسيين حول التحقيقات في قضية انفجار مرفأ بيروت، أدى إلى تعليق اجتماعات مجلس الوزراء.

المهاجرون السودانيون في إسرائيل يخشون إعادتهم إلى بلادهم

القدس – منذ ما يقرب من 10 سنوات، لم يعرف منعم هارون سوى وطن واحد: إسرائيل. ويعيش مثل الآلاف من المهاجرين السودانيين، ويعمل دون وضع قانوني خوفا من أن تكون عودته إلى وطنه حكما بالإعدام.

وأثار تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسودان، الذي أعلن عنه العام الماضي، مخاوف بين المهاجرين من أنهم سيفقدون وضعهم كمهاجرين ويجبرون على العودة. وبعد أسابيع من الانقلاب العسكري الذي أخرج عملية انتقال السودان نحو الديمقراطية عن مسارها، فهم يخشون أن يُعادوا قسرا إلى بلد يخضع لسيطرة الجنرالات المتهمين بارتكاب الفظائع.

وقال هارون "أنا لست ضد التطبيع، لكن التطبيع يجب أن يكون من خلال الحكومة السودانية المدنية، وليس من خلال القوى العسكرية التي تسيطر على السودان اليوم".

وضمن القادة العسكريون في السودان، القوة الدافعة وراء الاتفاقية، إزالة البلاد من القائمة الأميركية لرعاة الإرهاب، وفتحوا العنان للمساعدات الدولية الحيوية والتجارة.

لكن في الشهر الماضي حل القائد الأعلى للجيش السوداني الفريق ركن عبدالفتاح البرهان الحكومة الانتقالية وأمر باعتقال قادة مدنيين، مما أدى إلى تبدد آمال التحول الديمقراطي بعد الإطاحة بالرئيس عمر البشير في 2019. وترك الانقلاب، الذي أدانته الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، إسرائيل في وضع محرج.

التطبيع لا يخدم المهاجرين

والتزمت إسرائيل الصمت في ما يتعلق بالانقلاب وعواقبه، مشيرة إلى أنها تنوي الحفاظ على العلاقات الطبيعية. وعمّق تقرير نشره موقع "والا نيوز" الإخباري الإسرائيلي عن زيارة وفد إسرائيلي للسودان سرا للقاء قادة الانقلاب مخاوف المهاجرين من احتمال ترحيلهم قريبا.

وبدأ المهاجرون السودانيون والإريتريون في الوصول إلى إسرائيل في 2005، مع فرار العديد من السودانيين من الاضطهاد في منطقة دارفور الغربية وجنوب البلاد. وخاضوا في كثير من الأحيان رحلات محفوفة بالمخاطر عبر شبه جزيرة سيناء الوعرة في مصر بحثا عن الأمان والفرص في إسرائيل. ولم تفعل إسرائيل في البداية سوى القليل لوقف التدفق. ولكن السلطات بدأت في احتجاز الآلاف في سجون صحراوية نائية مع وصول المزيد من المهاجرين. وفي 2013 أكملت إسرائيل بناء حاجز مسيّج على طول حدودها مع مصر أدى إلى تقويض الهجرة.

وأثار وجود المهاجرين رد فعل عنيف بين العديد من الإسرائيليين الذين يقرنونهم بالجريمة والفقر في جنوب تل أبيب، حيث استقر معظمهم. وجرّبت الحكومات اليمينية في السنوات الأخيرة محاولات مختلفة لطردهم.

ووصفت أييليت شاكيد، وهي سياسية يمينية بارزة، المهاجرين السودانيين بأنهم "متسللون" وقالت إنه يجب إعادتهم بعد تطبيع العلاقات. وهي الآن وزيرة الداخلية في حكومة إسرائيل الجديدة، وهو منصب يشرف على سياسات الهجرة.

وقال هارون "نحن قلقون لأنها كانت دائما ضد طالبي اللجوء".

وقالت وزارة الداخلية إن أوضاع المهاجرين السودانيين لم تتغير بعد الانقلاب، لكنها رفضت الإجابة عن أسئلة أخرى.

ولم تحل إسرائيل سوى جزء صغير من الآلاف من طلبات اللجوء الإريترية والسودانية، معتبرة أسباب قدوم الغالبية العظمى من المهاجرين اقتصادية. ولا تستطيع إسرائيل بموجب القانون الدولي ترحيل المهاجرين إلى دول تتعرض فيها حياتهم أو حرياتهم الأساسية لتهديد خطير.

واتهمت المحكمة الجنائية الدولية الرئيس السوداني السابق المسجون بارتكاب جرائم إبادة جماعية في دارفور خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ولا تزال المنطقة غير مستقرة مع استمرار انتشار الاشتباكات القبلية. ومنذ انقلاب أكتوبر، قُتل ما لا يقل عن ثلاثة وعشرين متظاهرا سودانيا في مواجهات بين المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية والقوات العسكرية.

وقالت سيغال روزن منسقة السياسة العامة في منظمة الخط الساخن للاجئين والمهاجرين الإسرائيلية، إنه "على الرغم من أن إسرائيل لا تعيد المهاجرين، إلا أن المراسيم المتتالية جعلت حياة اللاجئين الأفارقة لا تطاق".

ويعمل معظم المهاجرين السودانيين والإريتريين الذين يقدر عددهم بنحو 28 ألفا في وظائف متدنية ويكافحون من أجل تغطية نفقاتهم. وتضاءلت أعدادهم بمقدار النصف منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث يسافر معظمهم إلى بلدان ثالثة، معتبرين العودة إلى الوطن غير آمنة.

أييليت شاكيد

السودانيون متسللون ويجب إعادتهم بعد تطبيع العلاقات

وفي 2012 أمرت إسرائيل بترحيل أكثر من ألف مهاجر إلى جنوب السودان بعد حصوله على الاستقلال، بحجة أن عودتهم إلى بلادهم آمنة. وحصل أولئك الذين عادوا طواعية على حافز نقدي يبلغ حوالي ألف دولار.

وانتقدت الجماعات الحقوقية هذه الخطوة بعد انزلاق جنوب السودان في الحرب الأهلية خلال 2013.

ويبقى معظم المهاجرين الأفارقة ممنوعين من الحقوق الاجتماعية الأساسية مثل الإجازة المرضية ورخص القيادة ويخضعون أيضا لغرامات مالية. وكان من بين أكثرها إثارة للجدل "قانون الإيداع"، الذي حد من وصول طالبي اللجوء إلى نسب من رواتبهم أثناء بقائهم في إسرائيل. ونُقض القانون، الذي لم يمح بإرجاع باقي رواتب المهاجرين إلا إذا غادروا البلاد، في 2020.

وفي أبريل أمرت المحكمة العليا الإسرائيلية وزارة الداخلية بحل الآلاف من طلبات اللجوء السودانية التي لم تلق الرد بحلول نهاية العام أو منح إقامة مؤقتة للذين يشملهم الأمر.

وكان السودان غائبا بشكل ملحوظ عن الاحتفالات بالذكرى السنوية لاتفاقات أبراهم، بينما شهدت إسرائيل والدول الثلاث الأخرى زيارات رفيعة المستوى وفتحت سفارات. ولم ترد الأنباء من الجبهة السودانية بخلاف اجتماع مفاجئ بين مسؤولين إسرائيليين وسودانيين في الإمارات قبل أسابيع من الانقلاب. وقال السودان في سبتمبر إنه سيصادر أصول شركات مرتبطة بحركة حماس الإسلامية التي تحكم غزة.

وعزا حاييم كورين السفير الإسرائيلي السابق لدى مصر وجنوب السودان التأخيرات إلى مخاوف المسؤولين السودانيين بشأن ما إذا كانت الحكومة الإسرائيلية الجديدة وإدارة بايدن ستفيان بوعود اتفاق التطبيع. وأعرب كلاهما عن دعمهما القوي لتعميق وتوسيع اتفاقيات أبراهم.

وقال كورين "لا تزال هناك مجالات لا تزال بحاجة إلى مفاوضات، لكنني أتوقع إقامة علاقات كاملة. ربما لن نشهد هذا اليوم، لكنه سيحدث".